ليكن شعارنا جميعاً لا إكراه في السياسة

فاضل عباس البدراوي

منذ صدور قانون إدارة الدولة المؤقت الذي وقع بإجماع السادة أعضاء مجلس الحكم الموقر بضمنهم السادة المعترضون، تدور مناقشات كثيرة حول هذا القانون، ومعظمها تدور حول بعض الفقرات أو أجزاء من بعض الفقرات وتنشر الصحف تباعاً آراء كثيرة تتناول هذا الموضوع. وهذا شيء صحي يدل على ارتقاء الحالة السياسية إلى مستويات تبشر بالخير.

فقد ولى وإلى الأبد فرض الرأي الواحد ويبدو إننا نسير بالاتجاه الصحيح، ونضع بأيدينا لبنات البناء الديمقراطي للمجتمع العراقي بعد التخلص من نير العبودية وديكتاتورية القائد الأوحد الذي جلب على بلادنا الويلات والكوارث.

إلا إنه من الملاحظ أن بعض الفئات الصغيرة لا تروق لها هذه المناقشات للوصول إلى أنجع الصيغ لإدارة الدولة العراقية الجديدة. وبما إنهم تربوا في كنف نظام شمولي لا يعترف بالرأي الآخر بل يسفه كل رأي مخالف لرأيه لا يريد هذا البعض التخلص من أدران هذه الممارسة الأحادية التفكير وإنما يريد بمجتمعنا الرجوع إلى الوراء عبر فرض آرائهم على الآخرين ولو بالقوة لأنه تنقصهم ثقافة الإقناع بالوسائل الديمقراطية ويحاولون عبثاً فرض معتقداتهم السياسية على الناس بالقهر بدلاً من الإقناع ولا يتصورون بل لا يريدون أبداً الاقتناع بهذا الموضوع.

وهذا ما يحدث الآن في بعض مجالات العمل السياسي، فقد وجهت بعض الجهات الدينية بياناً يدعو فيه الطلبة إلى إعلان الإضراب عن الدوام في يوم السبت المصادف 3/13 وذلك احتجاجاً على صدور قانون الإدارة المؤقت.

وقد تحدث العديد من الطلبة عن الممارسة اللاديمقراطية التي شابت تلكم الدعوة، وأفادوا انهم أثناء توجههم إلى الكليات بغية الدوام، لأنهم غير مقتنعين بهذا الإضراب وانهم يؤيدون قانون إدارة الدولة الموحد، وهذا من حقهم كما من حق الآخرين رفض القانون، فوجئوا بوجود مجاميع تحمل العصي وبعضهم حمل الأسلحة النارية الخفيفة، وإن قسماً كبيراً من هؤلاء من الشباب المراهقين وليسوا أصلاً من طلبة الكليات. ويتهمون من يقر القانون بأنه كافر، متناسين أن عدداً كبيراً من السادة الأفاضل من أعضاء مجلس الحكم الذي أقر القانون مع بعض التحفظات هم من رجال الدين ويمثلون التيارات الدينية المجاهدة والتي لها باع طويل في مقارعة الدكتاتورية الغاشمة وقدمت عوائلهم وأحزابهم آلاف الشهداء على هذا الطريق.

عندما استمعت لهذه الرواية التي أكدها العديد من الطلبة والأساتذة تذكرت الإضراب الطلابي الذي دعا إليه البعث قبيل انقلابهم المشؤوم في 8 شباط 1963 حيث استعملوا أساليب التهديد وحتى الاعتداء على كل من يخالفهم الرأي ويحاول أن يستمر في الدوام. وقد ذهب ضحية هذا التصرف الهمجي عدد من الطلبة والأساتذة.

ألم تكفنا يا سادة هذه العقود السود التي مرت على عراقنا الحبيب.. عقود من القهر والعبودية والرأي الواحد والحزب الواحد، وهل الشعب بحاجة إلى المزيد؟

إن كتاب الله العزيز فيه آية صريحة وبليغة أسوقها لهؤلاء الإخوان عسى أن تنفع الذكرى وهي (لا إكراه في الدين).

إن كان الله تعالى يوحي لرسله وأنبيائه والمؤمنين بعدم إكراه الناس بالدين بل بإقناعهم والقناعة أفضل وأجدى فما لنا لا نسير على هذا السبيل ونرفع شعار لا إكراه في السياسة؟

ألم تكن عمليات مدريد الإجرامية متوقعة؟ ألم تدق الأجراس مراراً؟

كاظم حبيب

من تابع المقالات التي كتبتها خلال الأشهر التي أعقبت سقوط النظام الاستبدادي في العراق لتبين له بأني كنت أشير بوضوح لا لبس فيه إلى ما يأتي:

1. لم تكن للنظام العراقي المخلوع على مستوى القيادة العليا علاقات معينة مع تنظيم القاعدة، وقد تجنب الطرفان إقامة مثل هذه العلاقة لأسباب كثيرة. ولكن كانت لأجهزة النظام الأمنية والخاصة العاملة في السفارات وقوى الأمن القومي علاقات ملموسة ومنتظمة مع أجهزة القاعدة المنتشرة في المنطقة العربية وأوروبا بوجه خاص ومع عدد غير قليل من المنظمات المتطرفة الأوروبية الأخرى. وقد كانت مهمة هذه القوى تبادل المعلومات والمواقف أو تقديم بعض المساعدات المطلوبة عند الضرورة القصوى، وكان المال جزءاً من الدعم المطلوب أو المعلومات المخابراتية.

2. وإذا كان لتنظيم القاعدة في أغلب الدول الأوروبية الغربية والشرقية بعض الخلايا والأفراد المغيبة عن أي نشاط سياسي من أجل استخدامها في وقت الحاجة، فإن نظام البعث في العراق قد مارس الأسلوب نفسه منذ سنوات العقد الثامن ومارس بعض عمليات الاغتيال في مدن مختلفة في أنحاء من العالم، وفي أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991 بدأ بإرسال بعض العناصر المهمة غير المكشوفة من جهاز الأمن وفدائيي صدام حسين ومن القوات الخاصة مع أفراد عائلاتهم إلى الخارج للحصول على لجوء سياسي في دول أوروبية أو عربية وإلى الولايات المتحدة بهدف الاستفادة منهم وقت الضرورة لثلاثة أغراض، هي: جمع المعلومات عن قوى المعارضة العراقية، وتشخيص أهداف معينة بأمل ضربها وقت الضرورة، والحصول على مخبرين لهم في تلك الدول ومن أبناء تلك الدول أو من العرب والمسلمين، فضلاً عن الدفع باتجاه تشكيل تنظيمات غير حكومية، مثل جمعيات صداقة، واستخدام بعض الأوروبيين من أصل عراقي أو عربي لأغراض نشر الدعاية للبعث في مختلف الأوقات وبأساليب متباينة. ومجموعة من هؤلاء بدأت تمارس هذا النشاط في الوقت الحاضر دون أن تكون مكشوفة تماماً.

3. تمكن النظام العراقي خلال العقدين الماضيين وقبل سقوطه أن يصدر كميات كبيرة من الأموال ووضعها في ثلاثة مجالات، وهي:

أ. امتدادات تنظيمات حزب البعث في العديد من الدول العربية.

ب. شخصيات عربية وعراقية غير مكشوفة تعمل في أوساط سياسية مختلفة وبعضها حامل لجنسيات أوروبية وأجنبية أخرى للاستفادة منها عند الضرورة.

جـ. توظيفها في شراء عقارات أو فنادق وتشغيلها في مجال الخدمات العامة وعبر عناصر عربية فلسطينية وغير فلسطينية.

4. خلق تحالفات سياسية مع قوى سياسية أوروبية يسارية ويمينية يمكن أن تدعم سياسات النظام أو وضعه وقت الحاجة، سواء كانت تقوم على أساس "معاداة الإمبريالية ومن أجل السلام"، أم كانت تنظيمات يمينية وفاشية من منطلقات قومية أيضاً. وبرغم التباين في طبيعة تلك التنظيمات إلا أن توزيع العمل بين الجماعات السياسية العراقية والعربية ساعدت على تجنيد الكثير من هؤلاء الناس وفي تنظيمات غير حكومية لغرض دعم البعث في الحكم أم بعد سقوطه. وقد برز نشاط هذه الجموعات قبل الحرب بفترة وجيزة وتفاقم كثيراً، ثم بدأ الآن مجدداً بأمل إثارة المزيد من المشكلات للولايات المتحدة في العراق وفي الدول المتحالفة معها أو حتى في بقية الدول الأوروبية حتى تلك التي وقفت ضد الحرب.

5. تأمين نشاط إعلامي واسع باتجاهات عديدة ولكنه في الحصلة النهائية يهدف إلى تعبئة القوى ضد الوضع الراهن في العراق من أجل خلق المزيد من المصاعب للولايات المتحدة وللدول الأوروبية في العراق وفي الخارج، وهي تحرز في هذا الإطار نجاحات ملموسة. وقد شكلت لهذا الغرض منظمات تحت واجهات المثقفين العرب أو منظمة الصحفيين العرب في العديد من الدول الأوروبية ووضعت على رأسها قيادات تدين بالولاء على نحو غير مكشوف للبعث المخلوع وللاتجاهات اليمينية والشوفينية العربية.

25 urte torturapean ask

إن سقوط النظام الاستبدادي الذي كان متوقعاً خلال الحرب، إذ كانت الحرب من طرف واحد عملياً، أدى إلى استقطاب قوى واسعة على الصعيدين العربي والإسلامي وعلى المستويين الشعبي والحكومي ضد الولايات المتحدة الأمريكية لأنها لم تستطع منذ البدء السيطرة الجادة على وضع البلاد وارتكبت أخطاء كبيرة وفادحة، سواء بشن الحرب أو في احتلال العراق في ممارساتها اليومية، مما أدى إلى مزيد من إضعاف مواقع الإدارة الأمريكية وسلطة الاحتلال وزيادة تعقيدات الوضع في العراق، كما عقدت الأمر على القوى السياسية العراقية التي كافحت النظام الدكتاتوري سنوات طويلة. وقد ساعد كل ذلك على بروز ما يلي في الساحة السياسية الداخلية والعربية والدولية:

1. تصاعد الميل لدى جمهرة واسعة من العرب ومن المسلمين في الدول العربية والدول الإسلامية على خوض معركة كبيرة في العراق وفي الخارج ضد الولايات المتحدة بسبب مواقفها العامة من القضايا العربية ومنها قضية فلسطين.

2. توفر إمكانيات كبيرة ومغرية لتسريب أكبر عدد ممكن من المتطوعين العرب والمسلمين إلى العراق برغبة القيام بعمليات قتالية وانتحارية ضد العراقيين وضد قوات الاحتلال في آن واحد، خاصة أن الحدود كانت ولا تزال مفتوحة وإمكانية التسلل منها متوفرة بلستم.

3. البدء الجاد، منذ الشهر الخامس أو السادس من عام 2003، بعمليات تنسيق واسعة بين قوى أساسية ثلاث على الساحة العراقية والعربية والدولية، وهي:

أ. قوى البعث المهزوم التي لم تتضرر كثيراً وتسنى لها الاختفاء أن تبدأ بممارسة نشاط فعال وحيوي ضد الوضع القائم، وخاصة القوى العسكرية والأمنية منهم.

ب. قوى القوميين الشوفينيين العرب الذين وجدوا في الوضع الجديد مجالاً لتحركهم مجدداً لإثارة الناس ضد قوى الاحتلال من جهة، والخشية من حصول "تقسيم للعراق" بسبب مطالبة الأكراد بحقوقهم المشروعة في الفيدرالية، من جهة ثانية.

ت. قوى الإسلام السياسي المتطرفة بمختلف أجنحتها وعلى نحو خاص أذرع القاعدة المتوفرة في الكثير من الدول العربية والإسلامية. ولم ينحصر العمل على مستوى الداخل، بل بدأت الجهود تتوجه صوب الخارج لتنظيم عمليات انتحارية منسقة ومهيأ لها بشكل جيد.

ث. ومن المحتمل أن تستعين هذه القوى بجماعات إرهابية أوروبية مستعدة للقيام بعمليات معينة مشتركة لقاء دعم نشاطها أو لقاء الحصول على موارد مالية وأسلحة .. الخ.

4. تنفيذ عمليات فعلية انتقامية في أوروبا، خاصة أنها تواجه مصاعب في تنفيذ مثل تلك العمليات في الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 وفي بعض الدول الأوروبية بسبب تصاعد عمليات المراقبة والتحريات والتعاون بين أجهزة الأمن الأوروبية، ولكن هذا لا يعني أنها غير قادرة تماماً على توجيه ضربات أخرى. وقد برهنت ضربات القطارات في مدريد على قدرة هذه الأجهزة على تنفيذ مثل هذه العمليات الإجرامية البشعة.

5. إن تنظيم القاعدة، وبدعم واسع من علماء وميسورين عرب ومسلمين، يحاول جاهداً تأمين إنتاج أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبايولوجية، وهو أمر غير صعب تماماً، بسبب وجود علماء على استعداد لتقديم المعرفة والخبرة لهم، وبسبب وجود قوى إسلامية قادرة على إيصال أسلحة ومعلومات من هذا النوع إلى جماعة القاعدة في مناطق مختلفة من العالم، ولكن على وجه الخصوص في باكستان. وفي هذا تكمن مخاطر كبيرة، خاصة أن هذه القوى لا يهمها قتل البشر أو تخريب المدن أو تلويث المياه والطعام .. الخ.

6. إن الجرائم البشعة التي ارتكبت في مدريد وهزت الشارع الأوروبي كله هي تجسيد لما تنوي هذه القوى القيام به. ورغم أن القاعدة قادرة وحدها على تنفيذ مثل هذه العمليات، إلا يا توجهت، كما يبدو، ولتخفيف العبء والضربة المباشرة عنها، إلى الاستفادة من قوى أخرى ذات خبرة بهذه الأعمال، ومنهم عسكريون بعثيون وخبراء من مواقع أخرى، وهم موجودون في أكثر من دولة عربية وأجنبية. لقد كان هؤلاء يمتلكون جوازات سفر واستطاعوا الإفلات من العراق بعد الحرب وتوزعوا في بلدان كثيرة وبسهولة.

وعلينا أن ننتبه إلى حقيقة أن قوى القاعدة لا تعمل في تنظيم القاعدة، بل هي موزعة على التنظيمات الإسلامية وغير الإسلامية الكثيرة من أجل التستر على نشاطها. والأخوان المسلمون والتنظيمات غير الحكومية الكثيرة فيها الكثير من مؤيدي القاعدة الذين يمكن أن يتحولوا في لحظة معينة إلى قوى ضاربة في مكان ما من هذا العالم الرحب والصغير. ولهذا فالرؤية المتجهة صوب تنظيم القاعدة لا تكفي لتتبع نشاطات قوى القاعدة، بل تلك التنظيمات الموازية أو القريبة والمشابهة، حتى في القوى العلمانية نجد فيها من هم في فترة القيلولة المؤقتة والمقررة.

يمكن أن تكون الفترة القادمة عصيبة على الشعب العراقي وعلى الشعوب الأوروبية، إذ أن هدف هذه العمليات إشاعة الرعب والخوف والفوضى والارتباك في صفوف الجماهير، ومن ثم التمهيد لإنزال ضربات جديدة. ويمكن للشارع الأوروبي أن يقدم لهذه القوى معونة قيمة حين يزداد خشية ويفرض على حكوماته اتجاهات معينة في السياسة تخفف من الحملة الموضوعية ضد الإرهاب وليس الحملة الجارية على الطريقة الأمريكية الهوجاء.

ليس المطلوب من القوى الديمقراطية في أوروبا رفع اليقظة والحذر إزاء مثل هذه العمليات الإجرامية فحسب، بل يفترض أيضاً تنظيم العمل لملاحقتها وإلقاء القبض عليها وتقديمها إلى المحكمة قبل ارتكاب جرائمها. إذ يفترض أن تخرب الأعشاش التي تفرخ وتنمو وتكبر فيها، والأجواء المحيطة بها التي تحميها من الانكشاف أمام قوى الأمن الداخلي الأوروبي. إن الخطر لا يأتي من أولئك الذين يمارسون الفعل فحسب، بل من أولئك الذي يمهدون الطريق لهم ويحمونهم، وهي تنظيمات واسعة في أوروبا تعرفها أجهزة الأمن المحلية قبل غيرها من الناس، ولكنها لا تتحرك ساكنا بصددها.

كلنا يعلم بأن هناك نشاطاً واسعاً لدعم نشاط القوى السائدة لصدام حسين ورهطه في الخارج، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تلك القوى التي بدأت تجمع تبرعات لدعم النشاط الإرهابي في العراق والتي تدعى "القوى الناهضة للإمبريالية ونشطاء حركة السلام" في كل من ألمانيا والنمسا، وهي جزء من العملية الإرهابية المتفاقمة في الخارج وستتوجه تدريجاً نحو عمليات نوعية ما لم تلجم في مكانها وتفرض عليها الرقابة الضرورية لمنعها من ممارسة نشاطاتها بحرية. إذ أن أفعالها العدوانية تؤثر سلباً على المواطنين العرب والمسلمين المقيمين في الدول الأوروبية كلهم. حتى الأمس القريب كانت القوى البعثية تحتفل بعيد ميلاد صدام حسين بدعم ومساعدة من منظمات تسمى بجمعيات الصداقة مع العراق وبدعم من شخصيات أوروبية، وها هي تقترب من عيد ميلاده القادم وهو في السجن وستحتفل أيضاً بهذه المناسبة بطرقها الخاصة، وهي قوى استبدادية، غوغائية، معادية للديمقراطية ولحرية الشعب وإرادته الحرة، وهي التي يمكن أن تسهم في إفساد العلاقة بين الأوروبيين والقوى المهاجرة واللاجئة من الدول العربية والإسلامية إليها. إنها تتجمع الآن وتنظم اللقاءات وتخطب وتبتعد كلية عن الإساءة لصدام حسين أو ذكره ولكن فعلها معروف ووجهتها مكشوفة.

يتمنى الإنسان على التنظيمات الديمقراطية العراقية والعربية والإسلامية أن تتحرك باتجاه وضع حد لنشاط هؤلاء بطرق سلمية وديمقراطية من خلال فضح أهدافها ومساعيها ومراميها وعواقب أعمالها، وهي مهمة ليست سهلة ولكنها ضرورية لتجاوز احتمال تحالف وتعاون وتنسيق النشاطات الإرهابية في أوروبا ضد الناس الأبرياء كما حصل في مدريد أخيراً.

سيبقى العراق ـ من الناحية الاستراتيجية ـ عقوداً عدة بحاجة الى ثبات نسبي في ترتيب أولوية المرتكزات والأوزان الداخلية، وذلك لحاجته الماسة الى الاستقرار في بناء مؤسسات الدولة من جهة، ومن اجل اضعاف الذهنية الراديكالية ونفسيتها الاجتماعية من جهة أخرى. ومن ثم فان التوازنات الثمانية المشار اليها سابقاً هي أوزان بناء الاستقرار والتكامل المتجانس للدولة الشرعية، ومن ثم للنظام الديمقراطي والمجتمع المدني وثقافته الحرة

العمران الديمقراطي في العراق (2-2) البحث عن الأوزان الداخلية

ميثم الجنابي

أمام نموذجها العملي وترتيب أولوياتها، فإن الصيغة المثلى لها في ظروف العراق الحالية هي كالآتي:

أولا: توازن السلطة والمجتمع.
ثانيا: توازن التربية والتعليم.
ثالثا: توازن الصحة والرياضة.
رابعا: توازن الاقتصاد والعلم.
خامسا: توازن الثقافة والإبداع.
سادسا: توازن الحرية والنظام.
سابعا: توازن التقاليد والمعاصرة.
ثامنا: توازن الوطنية (العراقية) والقومية (العربية والقوميات الأخرى) والإسلامي والعالمي.

وهو ترتيب للأولويات يأخذ بالحسبان كل من مستوى وحجم الخراب الذي أحدثته التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية في العراق من جهة، والبديل الواقعي والعقلاني للعمران الديمقراطي الشامل من جهة أخرى. وهو المقصود بالطابع المتغير للأبعاد المرحلية في الأوزان ونسبها الداخلية. بمعنى انه ليس فقط ترتيب للأولويات، بل وترتيب للنسبة التي ينبغي أن يأخذها كل "توازن" من جانب السلطة والخزينة (المالية) واهتمام القوى السياسية والاجتماعية في النظرية والتطبيق.

أولا: توازن السلطة والمجتمع. وهو علاقة ينبغي أن يشكل التوازن فيها، أو الاعتدال العقلاني أس البديل الشرعي للدولة. إذ عليها يتوقف من الناحية العملية المسار اللاحق لتحقيق التوازنات الضرورية الأخرى. وفي ظروف العراق الحالية ينبغي أن يتوجه الاهتمام السياسي في بناء هذا التوازن على فكرة الشرعية. فهي الأكثر جوهرية بالنسبة للاستقرار والازدهار في المرحلة الانتقالية التي يواجهها العراق. كما انها لا تفقد أهميتها بالنسبة للرؤية البعيدة المدى. ذلك يعني إن الاهتمام الفكري والعملي ينبغي أن يتوجه ليس صوب الجدل حول طبيعة وشكل النظام السياسي، رئاسي أم برلماني، مع أهميته البالغة، بل حول حدود ومضمون الشرعية في بنية الدولة ومؤسساتها. فهو الأسلوب الذي يحدد بدوره مضمون الصيغة العملية لإدارة شؤون الدولة والمجتمع والإشكاليات السياسية القائمة أمام العراق بصدد قضايا المركزية واللامركزية - دولة مركزية ديمقراطية يحكمها القانون أم فيدرالية قومية أو مناطقية أم حكم ذاتي للأقليات القومية جميعا.

إن تغليب المكونات الجزئية للدولة (شكلها) على الجوهري والثابت فيها (محتواها) هو السقوط مرة أخرى في وحل المغامرات السياسية التي مزقت العراق منذ ظهوره الأخير على حلبة التاريخ الدولي. وهو أمر ينبغي أن يدفع إلى الأمام فكرة بناء الدولة الشرعية. واعتبار الخروج عليها خروجا على الشرعية. مع ما يترتب على ذلك من مواقف عملية تتضمن كل الاحتمالات الضرورية لحلها بالطريقة

المحافظة على وحدة العراق التاريخية والثقافية والجغرافية بوصفه بلاد الرافدين.

فهي العملية الوحيدة القادرة على إرساء أسس المجتمع المدني، بوصفه القاعدة الأساس للدولة الشرعية. وهي قاعدة يمكن إرساؤها فقط على أسس التفتيت العقلاني للبنية الاجتماعية والسياسية التقليدية، واستكمالها عبر غرس فكرة الوطنية العراقية. وهي مهمة ممكنة التحقيق من خلال الارتقاء من مستوى العرق إلى مستوى العراق، أي من خلال الارتقاء إلى مستوى القومية الثقافية. أما مضمونها العملي والشرعي في العراق فيقوم في تحقيق فكرة "إن العراق بحاجة إلى عراقيين وليس عرقيين".

ثانيا: توازن التربية والتعليم. وهي الأولوية الثانية بالنسبة لإرساء أسس الاعتدال العقلاني في بناء الدولة الشرعية في العراق. فهو الأساس المادي والروحي للدولة العصرية، كما انه مؤشر على مدى اقتراب السلطة فيها من إدراك مهمتها بوصفها أجيرا عند المجتمع المدني. ومقصود التوازن بين التربية والتعليم في الدولة الشرعية هو بناء منظومة متجانسة لتربية العلم وتعليم التربية. ومهمتها الأساسية هو تربية وتعليم الأجيال اللاحقة بقيم العقلانية والشرعية والانفتاح والحرية، عبر تحريرها من ثقل وبقايا التوتاليتارية والدكتاتورية. وهو الأمر الذي يفترض بدوره تخصيص الحصة الكبرى لها من ميزانية الدولة على الأقل للعقدين القادمين.

ثالثا: توازن الصحة والرياضة. وينطبق ما قيل على التربية والتعليم على الصحة والرياضة. فقد عانى الشعب العراقي وسوف يعاني عقودا ليست قليلة من آثار التوتاليتارية والدكتاتورية واضطهادها المركب المادي والمعنوي، دع عنك آثار التدمير الشامل في البنية التحتية للخدمات بشكل عام والصحية بشكل خاص، وكذلك آثار الحروب المحتملة، التي سوف يكشف عنها المستقبل القريب. وبما أن العقل السليم في الجسم السليم، من هنا أولوية الصحة المفترضة في استراتيجية الدولة. إذ عليها يتوقف نشاط الأمة وقدرتها على تحصيل العلم والمعرفة وتوظيفه اللاحق في الإنتاج المادي والروحي. أما توازن الصحة والرياضة فيقوم في أهميته بالنسبة لتربية ثقافة الجسد والحرية. وهو شرط ضروري له أهميته القصوى بالنسبة لبناء الرؤية العقلانية والإنسانية والحقوقية في مختلف جوانب الحياة.

رابعا: توازن الاقتصاد والعلم. بمعنى بناء أسس السياسة الاقتصادية التي تتجه صوب الاعتماد الأساس على العلوم وإنجازاتها والتكنولوجيا المتطورة. وهي مهمة ممكنة التنفيذ من خلال ربط الاقتصاد المنتج بالعلم المنتج. وهي مهمة يمكن تحقيقها من خلال الاهتمام الجدي بالعلوم والعلماء المبدعين في جميع المجالات وتوفير أفضل السبل والإمكانات لتجسيد مشاريعهم العلمية. وهي مهمة تفترض صياغة برامج متكاملة ومتخصصة في مختلف ميادين العلوم من جهة، وعلى المستوى الوطني من جهة أخرى.

خامسا: توازن الثقافة والإبداع. إن مضمون التوازن في هذه العلاقة يقوم في كيفية صنع الأسس الضرورية لتطور الثقافة العامة وقواها المبدعة. إذ ليست الثقافة المتوازنة في الواقع سوى ثقافة الإبداع الأصيل. وهذه بدورها يستحيل تحقيقها دون سيادة الرؤية العقلانية والإنسانية فيهما. فهي الرؤية التي تكفل إمكانية تغلغل ثقافة الالتزام والواجب الأخلاقي تجاه إشكاليات المجتمع والدولة. مما يفترض بدوره المساهمة الفعالة والدائمة والمتعددة الجوانب للدولة في دعم الإبداع الحر، انطلاقا من أن الإبداع هو حرية، وأن الإبداع الأصيل هو حرية بلا ضفاف. فهي السلسلة الوحيدة القادرة على تأسيس توازن فعلي بين الثقافة والإبداع يخدم المجرى العام لبناء الدولة الشرعية ومؤسساتها في ذهنية ونفسية الفرد والمجتمع.

سادسا: توازن الحرية والنظام. ويشكل توازن الحرية والنظام الحلقة المكملة لما سبقها فيما يتعلق ببناء وترسيخ العقلانية في مختلف جوانب ومستويات بناء الدولة والمجتمع والثقافة. فالحرية بناء عقلاني. وبالتالي، فإن شعار "حرية بلا ضفاف" لا يتعارض مع النظام، كما لا تتعارض الحرية مع النظام. إذ الحرية الحقيقية هي نظام متجانس بين الحقوق والواجبات. ومن ثم فإن توازنهما في الرؤية الاجتماعية والسياسية للفرد والمجتمع والدولة يساهم في صنع الاعتدال الضروري لتراكم المؤسسات وتقاليدها. وبالتالي يساهم في صنع العلاقة الديناميكية بين التقاليد والمعاصرة.

سابعا: توازن التقاليد والمعاصرة. وهو التوازن الذي ينبغي أن يوضع في توجه الدولة وقواها الاجتماعية والسياسية والفكرية بوصفه الحلقة المكملة لتوازن الحرية والنظام. وذلك لما فيه من اثر حساس وغير مباشر بالنسبة لبناء الأسس الاجتماعية والنفسية لفكرة الشرعية والتراكم الطبيعي في تطورها الضروري. فمن الواضح للعيان الأثر التاريخي التخريبي الهائل للتوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية بهذا المجال. فقد حولت التوتاليتارية المجتمع العراقي إلى كتلة تقليدية. وغرست في اعماقها نفسية الانزواء من هجماتها الدكتاتورية. مما أدى إلى صيرورة ما يمكن دعوته بتقاليد الانزواء. بحيث أدى ذلك في نهاية المطاف إلى ظهور سبيكة متخلفة من التقاليد والتقليد في البنية الاجتماعية للعراق. إذ جعلت من المجتمع كيانا هشا، لكنه "متماسكا" في العشائرية والقبلية والعائلية والجهوية والطائفية. وهي سبيكة معرقلة ومضادة للمعاصرة. مما يفترض بالضرورة مهمة العمل من اجل كسرها وتفتيتها بطريقة عقلانية لكي يجري دمج مكوناتها في عملية البناء العقلاني للمجتمع المدني. بمعنى إدخالها من خلال سن القوانين والتربية والتعليم والصحة والرياضة والاقتصاد المنتج وإشاعة الثقافة والحرية في فلك المعاصرة. وليس هنا من فلك واقعي وضروري في الوقت نفسه للمعاصرة في العراق الآن غير بناء الدولة الشرعية ومؤسساتها.

ثامنا: توازن الوطنية (العراقية) والقومية (العربية والقوميات الأخرى) والإسلامي والعالمي. يعاني العراق في حل هذه الإشكالية مشاكل مركبة. فبغض النظر عن أن المشكلة القومية داخله جزئية وصغيرة، بفعل النسبة السائدة شبه المطلقة للقومية العربية فيه، الا أن سياسة التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية وضعف تطور المجتمع المدني وتقاليد الديمقراطية الاجتماعية والسياسية، أدى إلى استفحال بعض جوانبها. إضافة لذلك أن الأحزاب القومية في العراق جميعا هي أحزاب تقليدية ومتخلفة من حيث بنيتها السياسية ووعيها الثقافي. وهو الأمر الذي يعطي لهذا التوازن أهميته الهائلة بالنسبة للحفاظ على الاستقرار فيه من اجل حل المشاكل الجوهرية والأساس المتعلقة بإرساء أسس الدولة الشرعية. ولعل الأحداث الأخيرة التي أثارتها القوى القومية الكردية حول ما يسمى بمهمة "ضم" كركوك إلى "المنطقة الكردية" هو دليل على مستوى التخلف السياسي والوطني في رؤيتها بهذا الصدد. فالقضية هنا ليست فقط في أن كركوك أو أية منطقة أخرى هي ليست ملكا للأكراد أو غيرهم، بل هي جزء من العراق التاريخي والثقافي والجغرافي، بل ولحماقة الموقف وآثاره السلبية الهائلة بالنسبة لإرساء أسس الدولة الشرعية وحل المشاكل فيها استنادا إلى القانون. وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة ارتقاء الجميع إلى مصاف الرؤية الوطنية العراقية. مع الاحتفاظ بالطابع القومي. الأن القومي ينبغي أن يكون ثقافيا وليس عرقيا. بمعنى الإجماع الفعلي، من حيث النية والغاية، على ضرورة الاستعراق، أي على ضرورة جعل الهوية الوطنية العراقية منتهى وغاية الفكرة القومية الثقافية في العراق. لاسيما وأن هذه الفكرة تعطي للقومية الثقافية، أيا كانت، حق وحرية العمل المبدع للتكامل الذاتي والانفتاح الديمقراطي على الآخرين. بمعنى إمكانية الانفتاح حسب النوابض الداخلية للقومية: العرب للقومية العربية، والسريان للسريانية، والأكراد للقومية الكردية والتركمان للتركية. مع الإدراك الواقعي والضروري بجوهرية الاستعراق. إذ الخروج عليه في ظروف العراق الحالية هو خروج على المعنى الثقافي في الفكرة القومية، مع ما يترتب عليه من خروج على الشرعية من مآس وخراب.

إن إدراك النسبة الواقعية والضرورية بين القومية الثقافية والاستعراق هو سبيل الوصول إلى بلوغ النسبة الواقعية والضرورية بين الأبعاد الوطنية والقومية من جهة، والإسلامية من جهة أخرى. وهي نفس الآلية التي تضمن النجاح في رسم العلاقة الفاعلة بين هذه المكونات والعالم ككل.